

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٩ / ذي القعدة / ١٤٢٧ الموافق
٢٠٠٦/١١/٣٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد
محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد
بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس
المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز / المدعي - خالد ادعير زغير

التميز عليه / اعضاء لجنة الانضباط الخاصة بوكلاء الاخراج ومساعدتهم

السيد وزير المالية - اضافته لوظيفته

السيد مدير عام الهيئة العامة للكمارك / اضافته لوظيفته .

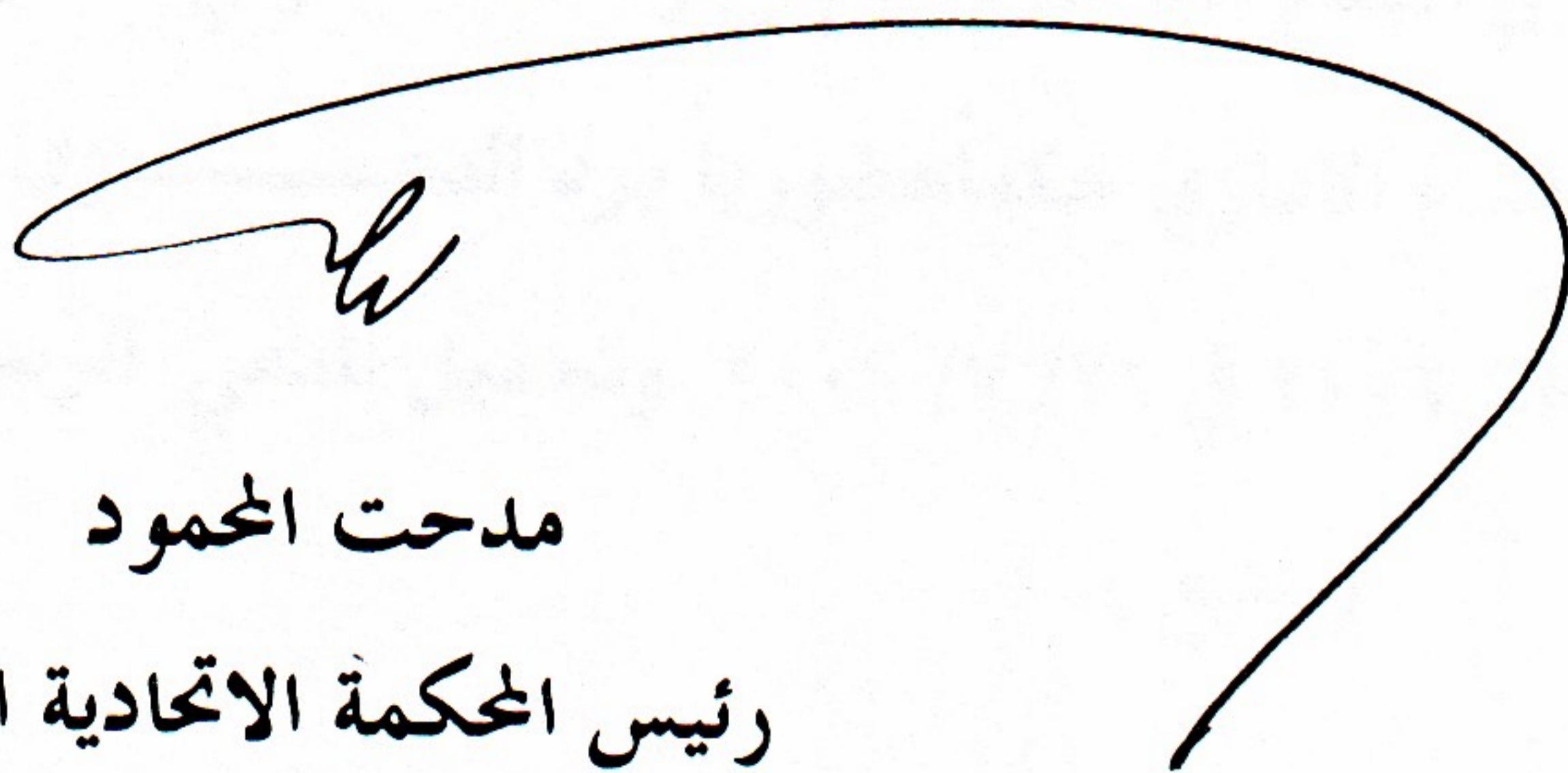
الهيئة العامة للكمارك .

ادعى المدعي (التميز) لدى محكمة القضاء الاداري بالدعوى المرقمة ٤٦ / قضاء اداري / ٢٠٠٦
بأنه سبق وقدم طلباً الى مدير عام الهيئة العامة للكمارك للموافقة على منحه رخصة (وكالة
اخراج كمركي) استناداً الى احكام المادتين (١ ، ٢) من تعليمات وكلاء الاخراج الكمري رقم ٨
لسنة ٢٠٠٠ وبعد ان قدم جميع المستمسكات الاصولية . رد طلبه من قبل المدعى عليهم بحجة
عدم انطباق نص المادة (٢) من التعليمات على وضعه القانوني فتظلم المدعي من القرار المذكور
فقررت الهيئة المذكورة اعلاه رد التظلم فأقام الدعوى بتاريخ ١٤ / ٣ / ٢٠٠٦ طالباً من محكمة
القضاء الاداري الزام المدعى عليهم بأعتراف بالدورات التدريبية التي اجتازها عندما كان
موظفاً لغرض الاستفادة منها للعمل في القطاع الخاص ولعدم وجود سند قانوني لطلب المدعي
(التميز) . عليه اصدرت محكمة القضاء الاداري حكماً حورياً ببرد الدعوى المرقمة
٤٦ / قضاء اداري بموجب القرار ٥٢ / ٢٠٠٦ في ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٦ وتحميل المدعي الرسوم
واتعاب المحاماة ولعدم قناعة المدعي (التميز) بالـكم المذكور طلب نقضه للاسباب التي
اوردها بلائحته التمييزية المقدمة لهذه المحكمة بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠٠٦ .

واتعاب المحاماة ولعدم قناعة المدعي (المميز) بالحكم المذكور طلب نقضه للاسباب التي اوردها بلائحته التمييزية المقدمة لهذه المحكمة بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠٠٦ .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للعلل والاسباب الواردة فيه . ذلك لان المدعي طلب في عريضه دعواه الحكم له بتقرير الحق بالشهادات الممنوحة من قبل مركز التدريب المالي و المحاسبي في وزارة المالية ومدى الاستفادة منها للعمل في القطاع الخاص (كوكيل اخراج او غيره) . وحيث ان محكمة القضاء الاداري تختص بالنظر في صحة الاوامر والقرارات الادارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة كما تقضي بذلك المادة (٧ / ثانياً / ط) من قانون مجلس شورى الدولة وليس من بين هذه الاختصاصات الزام الدوائر بالاعتراف بشهادات الدورات التدريبية التي اجتازها الموظف اثناء خدمته الوظيفية او الاقرار بتلك الشهادات . لذلك فان هذه الدعوى تخرج عن اختصاص محكمة القضاء الاداري وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٩ / ذي القعدة / ١٤٢٧ الموافق ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٦ .

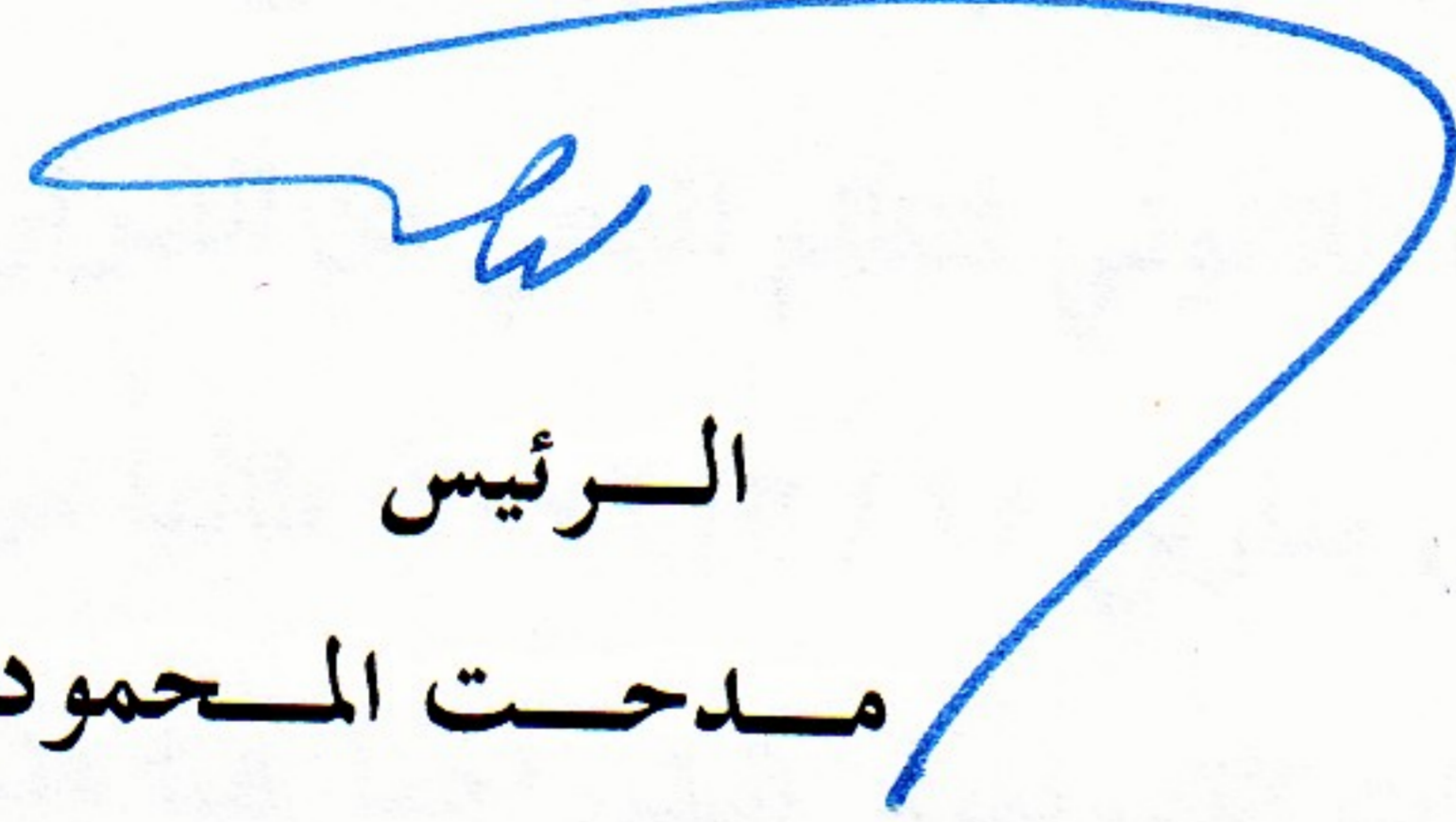


مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

القرار

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للعلل والاسباب الواردة فيه . ذلك لان المدعي طلب في عريضه دعواه الحكم له بتقرير الحق بالشهادات الممنوحة من قبل مركز التدريب المالي و المحاسبي في وزارة المالية ومدى الاستفادة منها للعمل في القطاع الخاص (كوكيل اخراج او غيره) . وحيث ان محكمة القضاء الاداري تختص بالنظر في صحة الاوامر والقرارات الادارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة كما تقضي بذلك المادة (٧/ ثانياً / ط) من قانون مجلس شورى الدولة وليس من بين هذه الاختصاصات الزام الدوائر بالاعتراف بشهادات الدورات التدريبية التي اجتازها الموظف اثناء خدمته الوظيفية او الاقرار بتلك الشهادات . لذلك فان هذه الدعوى تخرج عن اختصاص محكمة القضاء الاداري وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٩ / ذي القعدة / ١٤٢٧ الموافق ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٦ .


الرئيس
مدحت المحمود

عضو
احمد محمود الجليلي

عضو
فاروق محمد السامي

عضو
جعفر ناصر حسين

عضو
اكرم طه محمد

عضو
اكرم احمد بابان

عضو
محمد صائب محمد النقشبندي

عضو
عبود صالح التميمي

عضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس